

خبر صحفي

الإحصاءات العامة: حوالي 2.7 مليون متر مربع مساحة الأبنية المرخصة في المملكة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019، بانخفاض نسبته 51.7% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018.

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول تراخيص الأبنية خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019، وذلك استناداً إلى حصر رخص البناء الذي تجريه الدائرة شهرياً ويشمل جميع الجهات التي تمنح تراخيص الأبنية في المملكة. ويشير التقرير إلى أن إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة قد بلغ 8,634 رخصة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019، مقارنة مع 14,621 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2018، بانخفاض نسبته 40.9%. ويبين التقرير أن إجمالي مساحة الأبنية المرخصة قد بلغ 2716 ألف م² خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019، مقارنة مع 5625 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2018، بانخفاض نسبته 51.7%.

وقد بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019 حوالي 2060 ألف م²، مقارنة مع 4077 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2018، بانخفاض نسبته 49.5%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019 حوالي 656 ألف م²، مقارنة مع 1548 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2018، بانخفاض نسبته 57.6%. وشكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019 ما نسبته 75.8% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية ما نسبته 24.2% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة. أما على مستوى المحافظات، فقد حازت محافظة العاصمة على المرتبة الأولى من حيث إجمالي مساحة الأبنية المرخصة بنسبة بلغت 45%، ومحافظة إربد بنسبة 14.9%، تلاها محافظة الزرقاء بنسبة 13%، ومحافظة البلقاء بنسبة 7.9%، ومحافظة العقبة بنسبة 3.9%، ومحافظة جرش بنسبة 3.8%، ومحافظة الكرك بنسبة 2.9%، ومحافظة المفرق بنسبة 2.7%، ومحافظة مادبا بنسبة 1.8%، ومحافظة عجلون ومعان بنسبة بلغت 1.6% لكل منهما، ثم محافظة الطفيلة بنسبة 1% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما توزيع مساحة الأبنية المرخصة على مستوى الأقاليم فقد بلغت حصة إقليم الوسط ما نسبته 67.7% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 22.9% وإقليم الجنوب ما نسبته 9.4%.

وقد شكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019 ما نسبته 50.6% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة سابقاً ما نسبته 49.4%.

وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة 1372 ألف م² خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019 مقابل 3014 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2018، بانخفاض نسبته 54.5%.

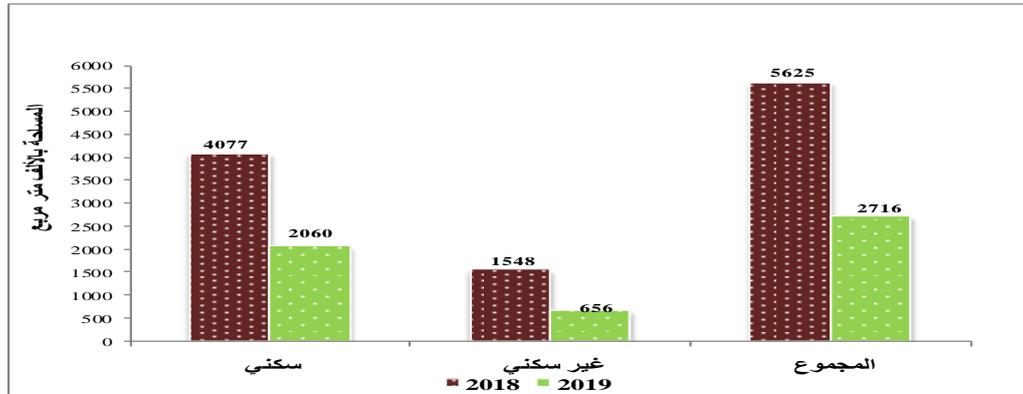
أما على مستوى شهر أيار لعام 2019، فقد أظهرت البيانات أن عدد رخص الأبنية بلغ 1466 رخصة، كما بلغت مساحة الأبنية المرخصة 493 ألف م² مقارنة مع 718 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2018، بانخفاض نسبته 31.3%.

جدول (1) عدد الرخص ومساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عامي 2018 و2019 (المساحة بالألف متر مربع) *

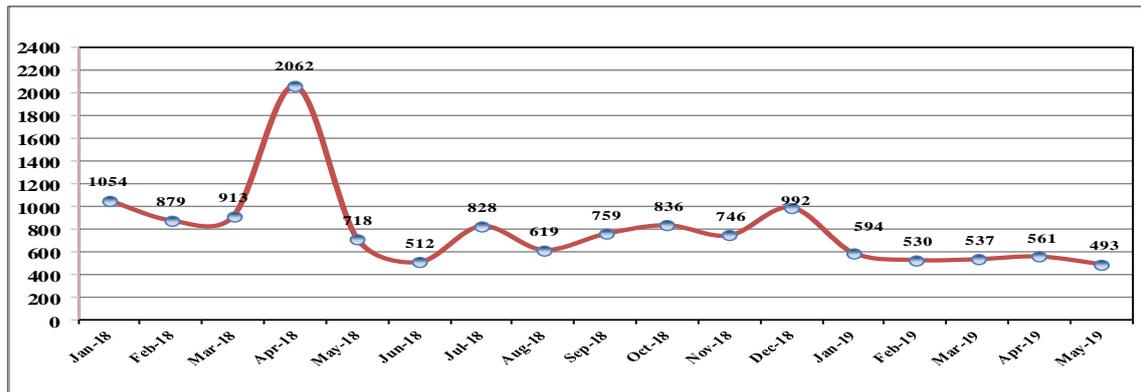
نسبة التغير في المساحات المرخصة %	2019		2018		الشهر
	المساحة	عدد الرخص	المساحة	عدد الرخص	
43.6 -	594	1917	1054	3573	كانون الثاني
39.7-	530	1680	879	2443	شباط
41.2-	537	1785	913	2516	آذار
72.8-	561	1786	2062	3708	نيسان
31.3-	493	1466	718	2381	أيار
51.7 -	2716	8634	5625	14621	المجموع

*يوجد اختلاف في المجاميع ناتج عن التقريب

الشكل (1): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال الأشهر الخمسة الأولى لعامي 2018 و2019



الشكل (2): مساحة الأبنية المرخصة حسب الشهر خلال عامي 2018 و2019 (بالألف متر مربع)



ومن الجدير بالذكر أن دائرة الإحصاءات العامة توفر بيانات حول عدد رخص الأبنية ومساحة الأبنية المرخصة وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة بهدف تزويد المخططين ورسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني. بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها، أما الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع يتم تغطيته من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد. وتصدر الإشارة إلى أن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني، في حين أن عقود التصميم التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني، حيث أن رخصة البناء تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما تمثل المخططات الهندسية مرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها في بعض الأحيان.